وزارة التخطيط والتعاون الدولي

وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية
REFORM SECRETARIAT

الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن
JORDAN GROWTH MULTI DONOR TRUST FUND

كانون الأول 2025 – شباط 2026

اعتماد التصنيف الأخضر الوطني الأردني لتعزيز التمويل المستدام

في خطوة مهمة لتعزيز التمويل الأخضر في الأردن، أقرّ مجلس الوزراء بتاريخ 1 شباط 2026 التصنيف الأخضر الوطني، ليشكّل إطارًا وطنيًا مرجعيًا موحدًا لتصنيف الأنشطة الاقتصادية الخضراء والمستدامة. وعقب الإقرار، أصدر البنك المركزي الأردني تعميمًا إلى البنوك العاملة في المملكة وشركات التمويل المرخّصة، يؤكد اعتماده التصنيف لأغراض تصنيف المشاريع والأنشطة الخضراء، وإعداد تقارير التمويل الأخضر، وإدارة المخاطر المناخية.

ويهدف التصنيف إلى تعزيز الشفافية وتحسين قابلية المقارنة، وتعزيز مواءمة القطاع المالي مع التزامات الأردن المناخية وأهداف النمو الأخضر، بما يدعم تعبئة الاستثمارات المستدامة.

وقد حظي هذا الإنجاز بدعم وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال عضويتها في الفريق الوطني المعني بتطوير التصنيف، والذي تشارك في رئاسته كل من البنك المركزي الأردني ووزارة البيئة، وبدعم فني من البنك الدولي. كما ساهمت الوزارة في تسهيل عملية التشاور الوطني عبر منصة «تواصل»، بما يضمن مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة.

إطلاق أول خطة ضمن مشروع وطني لإدارة أبرز المواقع الأثرية

أطلقت دائرة الآثار العامة، بالتنسيق مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، خطة إدارة موقع جبل القلعة، وذلك يوم الخميس الموافق 12 شباط، وهي الأولى ضمن مشروع وطني يشمل إعداد ست خطط لإدارة عدد من أبرز المواقع الأثرية في المملكة، في خطوة استراتيجية تهدف إلى تعزيز الإدارة المستدامة وصون أحد أهم المواقع التراثية في الأردن، انسجامًا مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي في تطوير قطاع السياحة الثقافية وتعزيز مساهمته في النمو الاقتصادي.

وقد تم تمويل إعداد الخطة من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو الأردن، الذي يشارك في إدارته كل من البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، بدعم من حكومات هولندا وكندا والنرويج وألمانيا، وانضمت إليه مؤخرًا سويسرا.

وتهدف الخطة إلى تحويل جبل القلعة إلى نموذج وطني للسياحة الثقافية المستدامة، يسهم في دعم النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتنمية المجتمعية، مع ضمان الحفاظ على

الموقع للأجيال القادمة، بما يعزز مكانة الأردن كوجهة ثقافية وسياحية رائدة في المنطقة.

حيث ذكر السيد باسم المحاميد، مساعد المدير العام للشؤون الفنية في دائرة الآثار العامة:

"تمثل خطة إدارة موقع جبل القلعة خطوة نوعية نحو ترسيخ نموذج وطني لإدارة التراث الثقافي بشكل مستدام، يوازن بين الحفاظ على القيم التاريخية وتعزيز دوره في دعم السياحة والتنمية الاقتصادية، بما يضمن استدامته للأجيال القادمة"

وفي كلمته، أشار السيد عمر الفانك، مدير وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى:

"تأتي هذه المبادرة ضمن إطار برنامج دعم أكبر مقدم لوزارة السياحة والآثار والجهات ذات الصلة، حيث ركزت جهودنا على تعزيز الحوكمة القطاعية وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لقطاع السياحة، بما يرسخ تنافسيته ويعزز مساهمته في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويجسد هذا المشروع تكامل الإصلاح المؤسسي مع الاستثمار في الأصول الثقافية كرافعة للتنمية المستدامة"

كما يجري العمل حاليًا على إعداد إطار متكامل للآثار البيئية والاجتماعية لإدارة المواقع الأثرية، بما يضمن مواءمة عمليات الإدارة والحفاظ مع أفضل المعايير البيئية والاجتماعية، ويعزز الاستدامة طويلة الأمد لهذه المواقع ذات القيمة الوطنية والعالمية.

تعزيز آلية التظلّمات الحكومية لدعم الإصلاحات الوطنية

في أواخر شهر كانون الثاني 2026 وعلى مدار يومين، نظّمت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي، ورشة عمل بعنوان: "آليات التظلّمات الحكومية: الممارسات الوطنية ومعايير البنك الدولي".

وشارك في الورشة أكثر من 75 ضابط ارتباط من الجهات الحكومية، حيث تناولت محاور رئيسية شملت معايير التظلّمات المعتمدة لدى البنك الدولي، وإجراءات العمل القياسية، والتظلّمات المرتبطة بالمشتريات، ونموذج التقارير الحكومية الخاص بالتظلّمات، وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسسية وتحسين ممارسات الإبلاغ.

وتأتي هذه الفعالية في إطار الجهود المستمرة لتعزيز المساءلة وتحسين تقديم الخدمات بما ينسجم مع أولويات الإصلاح الوطنية، وقد تم دعمها من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن.

لمزيد من التفاصيل: ورشة عمل حول تعزيز آليات إدارة الشكاوى الحكومية

نشر معايير حديثة ومستجيبة للمناخ لتصميم مواقف الحافلات لتعزيز سلامة وشمولية النقل العام في الأردن

استنادًا إلى جهود ميدانية سابقة شملت مشاورات وتقييمات على أرض الواقع، تم إصدار معايير وإرشادات تصميم مواقف الحافلات الحديثة والمستجيبة للمناخ، في خطوة عملية نحو تعزيز السلامة وسهولة الوصول وتحسين تجربة مستخدمي النقل العام في الأردن، وبشكل خاص النساء.

وقد تم تطوير هذه الإرشادات ضمن برنامج تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة في الأردن، بدعم من وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن، وبالشراكة مع البنك الدولي وبالتعاون الوثيق مع هيئة تنظيم النقل البري.

وتسهم هذه المبادرة في دعم الإصلاحات الرامية إلى تعزيز تنقل أكثر أمانًا وشمولًا، لا سيما للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأكثر هشاشة، مع دمج اعتبارات المرونة المناخية في تخطيط البنية التحتية للنقل العام.

كما تتضمن المعايير الجديدة عناصر تصميمية محسّنة تعزز سهولة الوصول والراحة والاستدامة البيئية، بما في ذلك تدابير لزيادة قدرة البنية التحتية على التكيف مع الظروف المناخية، مثل درجات الحرارة المرتفعة.

ويشكل هذا الإنجاز جزءًا من أجندة الإصلاح الأوسع في الأردن، ويدعم الأولويات الوطنية المرتبطة بالنقل المستدام والشمولية والاستثمارات المستجيبة للمناخ، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي والبرامج الإصلاحية ذات الصلة.

يمكن الاطلاع على الإرشادات الكاملة من خلال الرابط التالي: إرشادات تصميم محطة الحافلات

الأردن ضمن الدول الأكثر تقدما إصلاحيا عالميا في تقرير "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026"

حصل الأردن على تصنيفٍ متقدم ضمن الدول الخمس الأكثر إصلاحاً على مستوى العالم في تقرير "المرأة، وأنشطة الأعمال، والقانون"، الصادر في أواخر شباط 2026، في إنجاز يعكس سنوات من الإصلاحات التشريعية والسياساتية المتواصلة الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة الاقتصادية.

ويعكس هذا الأداء القوي حزمة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية التي أسهمت في توسيع الفرص الاقتصادية أمام المرأة، بما في ذلك تعزيز الحماية العمالية ومكافحة التمييز، وإقرار أنماط العمل المرن الداعمة لمشاركة المرأة في سوق العمل، والتقدم في توسيع خدمات رعاية الأطفال، وتحسين وصول النساء إلى التمويل وفرص ممارسة الأعمال، إلى جانب تعزيز الحماية من التحرش في بيئة العمل.

وتعكس هذه الإصلاحات التزام الأردن الأوسع بتحقيق الشمول الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يُعدّ تحسين مرتبة الأردن في تقرير المرأة، وأنشطة الأعمال، والقانون أحد الأولويات الوطنية ضمن رؤية التحديث الاقتصادي.

لمزيد من التفاصيل: المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2026: تقييم التشريعات لفرص عملٍ أفضل ونموٍ أشمل - ملخص تنفيذي

تعزيز مهننة المشتريات الحكومية واستكمال إطار الكفايات الوظيفي

في أوائل كانون الأول 2025، عُقدت ورشة عمل لمدة يومين في دائرة المشتريات الحكومية، بهدف المضي قدمًا في تطوير استراتيجية مهنية المشتريات الحكومية واستكمال إطار الكفاءات الوظيفي، وذلك ضمن الجهود المستمرة لبناء نظام مشتريات أكثر مهنية وشفافية وخضوعًا للمساءلة.

وجرى دعم هذه المبادرة من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن وبالتنسيق مع البنك الدولي، وبالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بما يسهم في تنفيذ الخارطة الوطنية لإصلاح المشتريات الحكومية وأحكام نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022.

كما تسهم الورشة في تعزيز قدرات كوادر المشتريات، وتشجيع الاستخدام الفعّال لنظام المشتريات الإلكتروني، والذي استفاد منه حتى الآن أكثر من 2,000 موظف حكومي.

لمزيد من التفاصيل: ورشة عمل لتعزيز مهننة المشتريات الحكومية واستكمال إطار الكفايات الوظيفي

تطوير البنية التحتية للبيانات وتعزيز المعرفة الإحصائية في الأردن

خلال عام 2025 وحتى تاريخه، حققت دائرة الإحصاءات العامة تقدمًا ملموسًا في عدد من المجالات الرئيسية، ضمن الدعم المقدم من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن وبالتعاون مع البنك الدولي. وتسهم هذه الجهود في تعزيز منظومة البيانات الوطنية ودعم صناعة السياسات القائمة على الأدلة.

وفي هذا الإطار، تم استكمال البنية التحتية التجريبية لكل من منصة البيانات الضخمة وبوابة المركز الوطني التفاعلي، مما

يشكل خطوة مهمة نحو تحسين تكامل البيانات وإتاحتها والاستفادة منها من قبل صناع القرار والباحثين والجهات المعنية.

كما تم خلال عام 2025 إطلاق دراستين موضوعيتين، الأولى بعنوان "المساواة بين الجنسين من منظور إحصائي"، فيما يقدم التقرير الثاني، "سوق العمل الأردني: حقائق وأرقام"، عرضًا تحليليًا محدثًا لديناميكيات سوق العمل في الأردن.

وتندرج هذه الدراسات ضمن سلسلة مخطط لها تضم عشرة دراسات موضوعية سيتم إصدارها تباعًا، بهدف تعزيز توافر التحليلات الإحصائية المتخصصة ودعم اتخاذ قرارات مستنيرة في إطار أولويات التنمية الوطنية.

ستاندرد آند بورز تثبت التصنيف الائتماني للأردن عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة

في 28 شباط 2026، أعلنت وكالة ستاندرد آند بورز تثبيت التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل للأردن بالعملة المحلية والأجنبية عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة، في ظل استمرار الإصلاحات الاقتصادية والمالية واستقرار الاقتصاد الكلي.

وأشارت الوكالة إلى أن مرونة الأداء الاقتصادي، والتقدم في الإصلاحات، وارتفاع الاحتياطات الأجنبية، واستمرار دعم المانحين، أسهمت في دعم الاستقرار الاقتصادي. كما توقعت نمو الاقتصاد الأردني بنسبة 2.8% في عام 2025 و3% في عام 2026، إلى جانب انخفاض تدريجي في صافي دين الحكومة العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وتوقعت الوكالة ارتفاع الاحتياطات الأجنبية إلى 28.6 مليار دولار في بداية عام 2026، مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات معتدلة بمتوسط 2.4% في السنوات المقبلة.

لمزيد من التفاصيل: وكالة ستاندرد اند بورز تثبت التصنيف الائتماني للأردن عند BB- مع نظرة مستقبلية مستقرة

شراكة من أجل الإصلاح والنمو في الأردن

يجسّد هذا الفيديو القصير رحلة مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في الأردن. فمع كل إصلاح يتم إنجازه نقترب خطوة نحو اقتصاد أقوى وأكثر قدرة على توفير الوظائف وتوسيع الفرص لجميع الأردنيين والأردنيات.

ومع اقتراب الانتهاء من إعداد مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية 2.0، وبالتعاون مع شركائنا في الحكومة والمساهمين في الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن نواصل التزامنا بإحداث تغيير إيجابي ومستدام بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وبرنامج تحديث القطاع العام.

شراكة من أجل الإصلاح والنمو في الأردن

ملاحظاتكم تهمنا!

في إطار التزامنا بالشفافية، نشجعكم على مشاركة آرائكم، سواء كانت شكوى أو اقتراحًا. حيث تساعدنا ملاحظاتكم في فهم مجال اهتمامكم وتحسين عملنا. وإننا ملتزمون بمراجعة كل ملاحظة بعناية وسرية واتخاذ الإجراءات اللازمة.

نافذة الشكاوى والاقتراحات

كما ندعوكم لمشاركة تجاربكم وشهاداتكم معنا، والتي ستساعدنا على النمو وإحداث تأثير إيجابي